التشبيه المجازي

د. سمير أحمد معلوف(*)

مقدمة أصولية

بنى دارسو اللغة العربية القدامى عملهم على أن اللغة بنيان متكاملٌ، يُحمل بعضه على بعض، ولذلك حملوا المفرد على المركب كما حملوا المركب على المفرد، وانتبهوا إلى أن التركيب العربي قائم في الأصل على بِنْية فكرية لا يمكن فصل أجزائها، فالعربي حين يصوغ كلامه إنما يفعل ذلك مستندًا إلى هذه البنية، ولا يصوغ هذا الكلام من غير أن يعود إليها، فاللغة قائمة على ما يمكن تسميته (فلسفة تفكيرٍ)، وليست مجرد رصف كلمات بعضها إلى جانب بعض، وإلا تحول الكلام إلى مجرد معرفة بالكلمات، ونجد مصداق ذلك فيما سماه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) غلبة الفروع على الأصول، ووجد أن العربي يُغلِّب أحيانًا الفروع على الأصول، وساق على ذلك دليلاً من التشبيه المقلوب، حيث رأى أن الأصل أن يُشَبَّه الشيء بشيء تكون فيه الصفة المطلوبة أكثر وضوحًا، وحين ينعكس الأمر يصبح من غلبة الفرع على الأصل كما جاء في قول ذي الرُّمَّة:

وَرَمْلٍ كَأوراكِ العَذارى قَطَعْتُهُ إِذا أَلْبَسَتْهُ المُظْلِماتُ الحَنادِسُ[1]

(*) عضو الهيئة التدريسية في جامعة البعث بحمص.

(١) ديوان ذي الرمة، ص: ١٤٨.

فجعل ذو الرمة الأصل (الرمل) فرعًا، وذلك حين شبهه بأوراك العذارى. وهذه الصيغة الدلالية يمكن على رأي ابن جني أن تكون دليلاً على طبيعة تعامل العربي مع اللغة، من حيث حمل الأصول على الفروع، فحُملت صيغة (الحَسَن الوَجْهِ) على صيغة (الضَّارب الرجلِ) كما حُملت صيغة (الضارب الرجلَ) على (الحسن الوجهَ) (٢).

وقد دفعتهم نظرتهم إلى اللغة وفق هذه الوجهة إلى أن يبحثوا عن قضايا في التركيب اللغوي بعيدة عن الصورة الظاهرية للتركيب، فبحثوا فيما نسميه جمال التركيب، ونشأت لديهم تصورات لهذا الجمال تقوم على فكرة المواضع، ولذلك قسم سيبويه التركيب قسمين أساسيين يقومان على علاقة القاعدة بالدلالة، وهما قسما (الحسن والقبيح)، أما ماله صلة بالقاعدة فسماه تسمية أخرى تتصل بالاستقامة، فكانت تقسيماته تجمع بين القاعدة والدلالة، فالكلام حين يكون مستقيمًا فهو متّسق مع القاعدة اللغوية، وحين يكون حسنًا فهو متّسق مع صحة الدلالة ووضوحها، أما حين تختلُّ الدلالة فإن الكلام يغدو قبيحًا بسبب وضع الكلام في غير مواضعه، وحين يخرج الكلام على القاعدة يتحول إلى مُحال(٣). فكانت نظرتهم إلى التركيب اللغوي تجمع بين صحة التركيب وصحة الدلالة ووضوحها، وهو أمرٌ سيفضي بهم إلى تأكيد فكرة أن الكلام موجّه إلى متلقٍّ، ومن شروط هذا الكلام أن يكون ذا فائدة، وينقل إلى المتلقي معنىً ما، وإلا كان الكلام عبثًا.

(٢) الخصائص، ج١، ص: ٣٣.

(٣) كتاب سيبويه، ج١، ص: ٢٥ – ٢٦.

وقد تصوّر هؤلاء الدارسون، وهم يعتقدون أن وراء الصيغة اللغوية بنية فكرية أن هناك كليات عامة لا بد من الأخذ بها حين النظر إلى اللغة، ومن أولى هذه الكليات البحث عن الأصول العامة التي ينطلق منها المتكلم، وهذه الأصول ليست إلا جزءًا من البنية الفكرية التي يعتمد عليها، فجعلوا لكل شيء أصلاً يعود إليه، وفرعًا يقوم على هذا الأصل، ومن أوضح الأصول التي حددوها ما أورده سيبويه في مفتتح كتابه، حين تحدث عن (العربية)، وبيَّن أن هذا المصطلح أوسع من مفهوم اللغة الذي حدده فيما يعد ابن جني بقوله: (اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم) (٤)، فالعربية مجموعة من الأصول يقوم عليها الكلام العربي، ولا يصحُّ كلام من غير الأخذ بها، ومن أهم عناصرها أنواع الكلم في اللغة، والإعراب والبناء، والحذف والتعويض، والإسناد، وغير ذلك مما يدخل في أصول الكلام. وجعل سيبويه للكلام أصولاً بناها على قواعد العربية، ووضع في كل باب من أبواب كتابه ما يتعلق بهذه الأصول(٥).

وقد كانت فكرة الأصل مدار عمل اللغويين، فحددوا ما أرادوه به، ورأوا أن الأصل: (تارة يُطلق ويراد به الغالب، وتارة يُراد به الدليل) (٦). وطبقوا هذا الكلام على المجاز (فقولهم : المجاز خلاف الأصل؛ إما بخلاف الغالب، والخلاف في ذلك

(٤) الخصائص، ج١، ص: ٣٣.

(٥) راجع في هذه المسائل ، منهجية الدرس النحوي، د. سمير معلوف، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٨١ ، الجزء: ٢ ، ص: ٢٧٩.

(٦) المزهر، السيوطي، ج١ ، ص: ٣٦١.

مع ابن جني، حيث ادّعى أن المجاز غالب على اللغات، أو بالمعنى الثاني، والفرض أن الأصل الحقيقة، والمجاز خلاف الأصل؛ فإذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فاحتمال الحقيقة أرجح) [٧]. وجعلوا الحقيقة دالة على أصل الوضع، أما المجاز فعلى خلاف هذا الأصل، و(الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أُطلق الأول فُهم منه الثاني) [٨].

نشأت البلاغة العربية ضمن هذه الرؤية العامة للغة، واشتغل بها علماؤها مثل :سيبويه، والمبرد وثعلب، وابن قتيبة، وابن فارس، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وكان لاشتغال هؤلاء العلماء اللغويين الأفذاذ بالبلاغة أثره في ربط البلاغة بالمعايير والأصول التي توصَّل إليها اللغويون، وهذا ما أنتج مجموعة من القواعد البلاغية الأصولية التي حاولت أن تحذو حذو قواعد اللغة الأصولية في تحليلها للظاهرة الجمالية البلاغية. بيد أن تيارًا آخر دخل إلى موضوع البلاغة، وقد اصطنعه مجموعة من الأدباء على رأسهم الجاحظ (– ٢٥٥ هـ)، وهو التيار الأدبي التذوقي الذي اعتدَّ بالبلاغة على أنها (فن القول) وراح يستنبط معايير تذوقية للكلام العربي، فصار العمل في البلاغة بين يدي الأدباء الذين يتذوقون الكلام، ويشيرون إلى مواضع الجمال فيه. اهتم الجاحظ بموضوع (البلاغة)، وحاول تفسير هذه الظاهرة، بأن نقل إلينا تعريفات عديدة لها في كتابه البيان والتبيين[٩]. وجاءت هذه التعريفات لتضع بين يدي القارئ رؤية أقوام غير العرب للبلاغة من أجل أن تفيده في اكتشاف

(٧) المزهر، السيوطي، ج١ ، ص: ٣٦١.

(٨) المرجع السابق نفسه، ج١ ، ص: ٣٨.

(٩) البيان والتبيين، ج١ ، ص: ٨٨.

البلاغة العربية، ومواضع وجودها والحكم عليها. ولعل آراءه التي أوردها في تحليل بعض الشعر توضح لنا أنه كان يريد أن يتجه بالبحث البلاغي صوب التذوق، ولذلك اتجه إلى الأدباء ليطلب عندهم علم الشعر، ولم يعتدَّ بما يقوله اللغويون عنه لأنهم ذوو نظرات ضيقة تتعلق بطبيعة علمهم، قال في ذلك: (طلبت علم الشعر عند الأصمعي، فوجدته لا يُحسن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخفش، فوجدته لا يُتقن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عُبيدة فوجدته لا ينقل إلا ما اتصل بالأخبار، وتعلَّق بالأيام والأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب: كالحسن بن وهب، ومحمد بن عبد الملك الزّيات)[١٠]. واتجه الجاحظ إلى الصورة الفنية فأشار إلى بعض عناصرها، وحلل باختصار الاستعارة التي وردت في بعض الشعر، فقال: (تبكي على عراصها عيناها، عيناها هاهنا للسحاب. وجعل المطر بكاءً من السحاب على طريق الاستعارة، وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه) [١١]. وتابع الجاحظ على هذا المنوال أدباء كثرٌ منهم ابن المعتز وغيره. وقد تبادل هذان التياران التأثر والتأثير، فأخذ كل تيار من الآخر وأضاف إليه، ولعل عبد القاهر الجرجاني يُعدُّ أوضح مثالٍ على تأثر اللغويين بالتيار التذوقي، فقد جمع في كتابيه (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز) بين النظرة اللغوية للبلاغة والنظرة التذوقية.

ويبدو أن مسألة التشبيه المجازي كانت جزءًا من مشكلة القاعدة والذوق في البلاغة العربية، فقد اعتمد البلاغيون في دراستهم لهذا النوع من التشبيه على أصول أقاموا عليها معايير نظرتهم إلى التشبيه والاستعارة، ومعرفة هذه الأصول توضح

(١٠) العمدة، ابن رشيق، ج٢ ، ص: ١٠٥.

(١١) البيان والتبيين، الجاحظ ، ج٣ ، ص: ١٥٣.

طريقة نظرتهم إلى الموضوع الذي نحن بصدد بحثه، ذلك أن العلاقة بين التشبيه والاستعارة مسألة تُعدُّ من أصول البلاغة، وقد أثارت نقاشًا واسعًا واختلافات تدلُّ على توجُّهات متعدِّدة في فهم دلالات العبارات العربية، وتوجيه الصورة الفنية. فإذا أخذنا تعريف الرماني (ت ٣٨٦ هـ) نجد أنه قال: (التشبيه هو العَقد على أن أحد الشَّيئين يسدُّ مسدَّ الآخر في حسٍّ أو عقل)، وبهذا التعريف أثار مسألة سوف تكون أساس النظر إلى الاستعارة، وهي مسألة أداة التشبيه، فقد علّق الرماني وجود التشبيه على وجود أداته فقال: (ولا يخلو التشبيه من أن يكون في القول أو في النفس. فأما القول فنحو قولك: (زيدٌ شديد كالأسد. فالكاف عقدت المشبَّه بالمشبَّه به) [١٢].

وقد ارتضى معظم المتأخرين من البلاغيين أن ينظروا إلى التشبيه على أنه (الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى) [١٣]، وحددوا المراد بالتشبيه في علم البيان بأنه (ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة بالكناية، ولا التجريد...) [١٤]. فهو ما كان تشبيهًا بلا خلاف، وهو الذي ذكرت أداته، وما كان تشبيهًا على ما اختاره صاحب الإيضاح، وهو التشبيه الذي حُذفت أداته، وكان اسم المشبه به خبرًا أو في حكم الخبر، مثل: زيدٌ أسدٌ[١٥]. ومن الواضح أنهم أرادوا بهذه التحديدات أن يميِّزوا بين التشبيه والاستعارة، وأن يجعلوا التشبيه جنساً مفردًا، وأن يفردوا الاستعارة بمفهوم خاصٍّ بها. ونلاحظ في هذا المقام أن ما حُذفت أداته من التشبيه صار موضع

(١٢) النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: ٧٤.

(١٣) الإيضاح، القزويني، ص: ٣٢٨.

(١٤) نفسه.

(١٥) نفسه.

خلاف بين البلاغيين من حيث نسبته إلى التشبيه أو نسبته إلى الاستعارة، ولذلك فإن ما حذفت أداته صار لدى بعضهم استعارة(١٦). والمشاركة التي أشار إليها البلاغيون في هذا المقام لا تعني التماثل في كل أمر، وإلا كان الأمران المتشاركان شيئًا واحدًا، ولذلك فإن كل أمر منهما قائمٌ بنفسه له خصوصيَّته، ويبقى كذلك ضمن تركيب التشبيه، فليس التشبيه على هذا الأساس إلا قياسَ شيء على آخر، لإيضاحه، وتقديمه إلى السامع بما يؤثر فيه.

ولما كان الأمر كذلك، فالتشبيه ليس قائمًا وفق هذه النظرة على العدول، فالمشبه حقيقة، وكذلك المشبه به، بيد أن المسألة تأخذ وجهًا آخر حين نعود إلى الدارسين البلاغيين واللغويين الآخرين، فنلحظ لديهم أمرًا يستوقفنا، ويقع هذا الأمر في طريقة النظر إلى التشبيه من حيث دلالته على الحقيقة أو المجاز، وهذه النظرة للتشبيه تفيدنا في الدخول إلى طريقة فهم دلالة التركيب اللغوي، والنفاذ إلى ما وراء الصيغة اللغوية التي يقوم عليها، إنها طريقة في استيحاء ما يمكن أن يكون وراء هذه الصيغة من عدول، يضيف إليها أطيافًا من المعنى.

وهذا ما نجده لدى بعض متذوِّقي التشبيه من الدارسين الذين نظروا إلى صيغته اللغوية على أنها صيغة خاصة يعود صنعها إلى الخيال أكثر من الحقيقة، فرأوا أن التشبيه (إنما هو للقوة المخيَّلة، وهي التي تُرَكِّب أنواعًا من التراكيب، كرأس أسدٍ على ابن آدم وقوائمِ جملٍ على ثورٍ وجبل زُمُرُّدٍ وبحرِ زنبَقٍ وأقمار نثيرةٍ وشموسٍ كثيرةٍ ...إلى غير ذلك من التخيلات التي لا تُحصى كثرةً؛ لأن الحواسَّ الباطنة المُدركة

(١٦) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ص: ٧٢.

للجزئيات إما أن تكون مُدركةً فقط، أو تكون متصرِّفة) [١٧]. وعلى هذا عرَّف بعضهم التشبيه بأنه: [القول المُخَيِّلُ وجودَ شيء في شيء إما بأحد أدوات التشبيه الموضوعة له كالكاف وحرف كأنَّ أو مثل. وإما على جهة التبديل والتنزيل، كقوله:

وليلٍ كموجِ البحرِ ..... (البيت)

وقوله:

هو البحرُ من أيِّ النَّواحي أتيته .... (البيت)] [١٨].

فقيمة التشبيه ليست في طرفيه مفردين بل في التركيب الذي يجعل هذين الطرفين يكوّنان صورة تثير المخيِّلة، ومسألة التركيب في الصورة سوف تُثار أيضًا في الاستعارة. والتخييل في التشبيه جعل السجلماسي يُعرِّفه بأنه قول مخيِّل، فقال: (والتشبيه هو القولُ المُخَيِّلُ وجودَ شيءٍ في شيءٍ إما بأحد أدوات التشبيه الموضوعة له كالكاف وحرفِ كأنَّ أو مثل. وإمّا على جهة التبديل والتَّنزيل) [١٩]. وجعل حاصل الاستعارة المبالغة في التخييل والتشبيه مع الإيجاز غير المُخلِّ بالمعنى والتَّوسعةِ على

(١٧) الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه، ابن أيبك الصفدي، ص: ٥٨.

(١٨) المنزع البديع، السجلماسي، ص: ٢٢٠ – ٢٢١، يبدو أن صاحب المنزع البديع قد لخَّص كلام الرُّماني في رسالته : (النكت في إعجاز القرآن)، أو أنه اعتمد على نص آخر للرُّماني، والرماني في النكت لا يشير إلى مجازية التشبيه، بل يسمي هذا النوع من التشبيه القائم على التأويل (تشبيه بلاغة)، أما النوع الآخر فيسميه تشبيه حقيقة، فقال: (تشبيه البلاغة كتشبيه أعمال الكفَّار بالسراب، وتشبيه الحقيقة نحو: هذا الدِّينار كهذا الدّينار). انظر النكت في إعجاز القرآن للرُّماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: ٧٤ – ٧٥.

(١٩) المنزع البديع، السجلماسي، ص: ٢٢٠.

المتكلِّم في العبارة[٢٠].

وقد ميَّز الرماني النحوي (ت ٣٨٦ هـ) في هذا المقام بين نوعين من التشبيه، وهذا التمييز يتيح لنا أن ندرس التركيب الذي يقع فيه التشبيه بطريقة تبحث عن العلاقة الدلالية للألفاظ داخل التركيب، وليس خارجه. فقد وجد الرماني أن التشبيه (تشبيهان؛ تشبيه شيئين متفقين بأنفسهما كتشبيه الجوهر بالجوهر، مثل قولك: ماءُ النيل كماءِ الفرات، وتشبيه العَرَض بالعرضِ كقولك: حُمرةُ الخدِّ كحُمرة الورد، وتشبيه الجسم بالجسم، كقولك: الزَّبَرجدُ مثل الزُّمُرُّد. وتشبيه شيئين مختلفين بالذات يجمعهما معنى مشترك بينهما، كقولك: حاتمُ كالغمام، وعنترة كالضِّرغام، والتشبيه المتفقُ تشبيه حقيقة، والتشبيه المختلف تشبيه مجاز للمبالغة، وحدُّ التشبيه البليغ إخراج الأغمض إلى الأظهر بالتشبيه مع حُسن التأليف) [٢١].

إن نظرة الرُّماني إلى التشبيه تختلف عن نظرة من تقدَّم ذكرهم، لأن التشبيه لديه نوعان أحدهما تشبيه يماثل بين شيئين متفقين في الجوهر أو العرض، وهذا التشبيه لا يعدو أن يكون قياسَ شيء على آخر، أما النوع الثاني من التشبيه، فهو قائم على تشبيه شيئين مختلفين، ولذلك لا يمكن للسامع أن يُدرك العلاقة بينهما من غير أن ينتقل من معاني العلاقة المباشرة التي ترتسم في ذهنه بعد سماع التركيب إلى محاولة التقريب بين معنى كلٍّ منهما وما يؤول إليه، فهو انتقال من معنى إلى آخر، وهذا ما دفع الرُّماني إلى القول: (والتشبيه المختلف مجاز للمبالغة).

وما قاله الرمَّاني كان – على ما يبدو – مرجع عبد القاهر الجرجاني في دراسته

(٢٠) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٣٥.

(٢١) الكشف والتنبيه، ص: ١١٨.

للتشبيه في كتابه (أسرار البلاغة). فقد تحدث الجرجاني أيضًا عن نوعين من التشبيه، الضرب الأول (يكون من جهة أمر بيِّنٍ لا يحتاج إلى تأوُّل والآخر: أن يكون الشبه محصَّلاً بضرب من التأوُّل) [٢٢]. ومن يتأمل الأمثلة التي أوردها الجرجاني يعلم أن ما قاله ليس إلا تبيانًا وتفصيلاً لِما قاله الرُّماني. قال الجرجاني: (فمثال الأول: تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، نحو أن يُشبَّه الشيء إذا استدار بالكرة في وجهٍ، وبالحلقة في وجه آخر، وكالتشبيه من جهة اللون كتشبيه الخدِّ بالورد، والشعر بالليل... ومثال الثاني: وهو الشبه الذي يحصل بضربٍ من التأوّل كقولك: حجة كالشمس في الظهور، وقد شبهت الحجة بالشمس من جهة ظهورها كما شبهت فيما مضى الشيء بالشيء من جهة ما أردت من لون أو صورة أو غيرهما إلا أنك تعلم أن هذا التشبيه لا يتمُّ لك إلا بتأوُّل) [٢٣]. وإذا كان الجرجاني لم يعتدَّ بمجازية التشبيه، ولم يأخذ بكلام الرُّماني في هذا الشأن فإنَّ حديثه عن التأوُّل لا يبتعد كثيرًا عن كلام الرُّماني، فالتشبيه في هذه الحالة نوع من البحث عن (معنى المعنى)، وهو مدار عمل الجرجاني في المجاز.

ونجد أثرًا لكلام الرُّماني والجرجاني في هذه المسألة عند بعض اللاحقين، فقد ذكر ابن رشيق (ت٤٥٦ هـ) في العمدة، ما يشير إلى هذا في قوله: (وأما كون التشبيه داخلاً تحت المجاز فلأن المتشابِهَين في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقاربة والمسامحة) [٢٤]. وقد فرَّق المتأخرون بين التشبيه بمعناه اللغوي والتشبيه بمعناه الاصطلاحي فعدوا التشبيه

(٢٢) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص: ٧٠ – ٧١.

(٢٣) المرجع السابق نفسه، ص: ٧٢ – ٧٣.

(٢٤) العمدة، ابن رشيق، ص: ج١ ص: ٢٦٨ ، وانظر ج١ ، ص: ٢٢٦.

بمعناه اللغوي حقيقة، والتشبيه بمعناه الاصطلاحي مجازًا؛ لأن فيه ادّعاء التشبيه أو اعتقاده مجازًا عند وصفه بذلك كقولك زيدٌ كعمرٍو وتسميته تشبيها مجاز؛ لأنه نُقل إليه من اعتقاد التشبيه(٢٥).

أما الاستعارة فقد مرَّت دراستها بمراحل متعددة؛ وبدأ الحديث عنها منذ سيبويه الذي أتى بأمثلة لها في كتابه من غير أن يحدد لها مصطلحًا(٢٦)، وكان الفراء (ت ٢٠٧ هـ) أول من تنبَّه إلى علاقة الاستعارة بالتشبيه(٢٧)، ولذلك أمثلة عديدة منها ما ذكره في معنى قوله تعالى: ﴿وإِنَّهُما لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ٧٩] حيث يقول: (بطريقٍ لهم يمرُّون عليها بأسفارهم. فجعل الطريق إمامًا ؛ لأنه يُؤَمُّ ويُتَّبَعُ) (٢٨). ثم يأتي ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، الذي تكاد الاستعارة لديه تُطلق على كل أنواع المجاز(٢٩). وهذا ما ذهب إليه علماء أصول الفقه(٣٠). وما يلفت الانتباه هنا أن ابن قتيبة جعل التشبيه المحذوفَ الأداةَ استعارةً، وعلى هذا أوَّل قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٣٢٣] على أنه استعارة فقال: (أي مُزْدَرَعٌ لكم كما تُزْدَرَعُ الأرضُ) (٣١).

وفي تعريفات الاستعارة ما ينبئ عن طبيعتها لدى علماء البلاغة، ويبين تعريف ابن

(٢٥) حاشية السبكي على التلخيص، شروح التلخيص، ص: ٢٩٢.

(٢٦) أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: ١٢١.

(٢٧) المرجع السابق نفسه، ص: ١٦٠.

(٢٨) معاني القرآن، الفراء، ج١ ،ص: ٩١.

(٢٩) أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: ١٨٥.

(٣٠) يُطلق الأصوليون الاستعارة على كل مجاز، حاشية المطوّل، حسن الجلبي، ص: ٥١٩.

(٣١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: ١٤١.

المعتز (ت٢٩٦هـ) طريقة فهمهم لها، فذكر أنها (استعارة الكلمة لشيء لم يُعرف بها إلى شيء قد عُرف بها) [٣٢]. فنرى الاستعارة لديه تعني استعارة الكلمة، أي استعارة اللفظ، وأتى الرماني بعد ذلك بتعريفه الخاص للاستعارة الذي اعتمد فيه على فكرة النقل، فقال في تعريفها: (الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وُضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة) [٣٣]. وينبه التعريف على أمور تفيدنا في معرفة طريقة هؤلاء الدارسين في النظر إلى الاستعارة، منها أن الاستعارة تتعلق بالعبارة، وأنها تستند إلى أصل متواضع عليه، وأن الاستعارة تقوم على مبدأ النقل. والمسألة الأولى في هذا التعريف هي تحديد مفهوم (العبارة)، فقد فُسِّرت كلمة العبارة لغويًا بأنها (الكلام العابر من لسان المتكلِّم إلى سمع السامع) [٣٤]. وهذا يدلُّ على أنها تعني الألفاظ المركَّبة، لأن الكلام لا يدلُّ على اللفظ المفرد[٣٥]، واصطُلح على أن العبارة تعني الألفاظ الدّالّة على المعاني؛ لأنها تُفَسِّرُ ما في الضمير الذي هو مستور[٣٦]. أما عند البلغاء فالعبارة (هي الألفاظ الفصيحة الدّالّة على المعاني المركّبة بتركيب فصيح بليغ) [٣٧]. نفهم من هذه الإشارات أن العبارة حين تعني اللفظ المفرد فإنها تعني هذا

(٣٢) البيع، ابن المعتز، ص: ٢.

(٣٣) النكت في إعجاز القرآن، الرّماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: ٧٩.

(٣٤) تاج العروس للزبيدي، عبر.

(٣٥) قال ابن جني في الخصائص، (أما الكلام فكلُّ لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه ، وهو الذي يسمِّيه النحويون الجمل)، الخصائص، ج١، ص: ١٧ .

(٣٦)كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج٢، ص: ١١٦١.

(٣٧) المرجع السابق نفسه.

اللفظ ضمن التركيب، وليس اللفظ المنفرد.

ولذلك فإن الاستعارة – وإن كانت تقع في اللفظ – لكنها لا تكون استعارة من غير أن يكون اللفظ في تركيب استعاري ، وهو تركيب له أركانه التي حددها الرماني بقوله: (وكل استعارة فلا بدَّ فيها من أشياء: مُستعارٌ ومستعارٌ له ومستعارٌ منه). فهذا يدلُّ على أنه لم ينظر إلى الاستعارة بمعزلٍ عن التركيب بل قرَّر أن الاستعارة لا تتمُّ إلا به. وهذه العناصر تتضافر لِتُحقِّقَ الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي. وهو ما أكَّده الجرجاني في قوله: (وذلك لأن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنه يحدث وبه يكون ، لأنه لا يتُصوَّر أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يُتَوَخَّ فيما بينها حكم من أحكام النحو) (٣٨).

أما النقل فقد نظر الرّماني إليه على أنه انتقال من أصل إلى فرع للبيان أي لإيضاح المعنى وتثبيته، والأصل في هذا المقام هو الحقيقة لأنه لا بد لكل استعارة من حقيقة وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة، ويُفهم من هذا الكلام أن النقل ليس متعلِّقًا باللفظ بل هو متَّصلٌ بالمعنى ودلالة اللفظ، فالانتقال من الحقيقة إلى المجاز انتقال في الدلالة واستعمال للمعنى، إنه عدول عن معنى حقيقي إلى آخر مجازي؛ فالاستعارة ليست استعارة لفظية بل استعارة في المعنى، وهذا ما أشار إليه الجرجاني فرأى (أنْ ليست الاستعارة نَقْلَ اسم عن شيء إلى شيء، ولكنها ادّعاء معنى الاسم لشيء) (٣٩).

ويلفت الانتباه هنا أن الرّماني تحدث عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه فأكد أن

(٣٨) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: ٣٩٣.

(٣٩) المرجع السابق نفسه، ص: ٤٣٤.

الفرق بينهما أن التشبيه الواقع بأداة التشبيه قائم على أصل الكلام أي على الحقيقة لم يُغيَّر عنه في الاستعمال، أما الاستعارة فليست كذلك (لأن مُخرج الاستعارة مُخرج ما العبارة ليست له في أصل اللغة) [٤٠]، وحين يجعل الرماني التشبيه قائمًا على أصل الكلام يؤكد أنه التشبيه الواقع بأداة التشبيه. ويضيف إلى ذلك أن (كل استعارة بليغة فهي جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر كالتشبيه)، ولكنَّ الفرق الواضح بين هذين الأمرين أن الجمع بين الشيئين بمعنى مشترك بينهما في الاستعارة يَحْدُث بنقل الكلمة، أي بتحوّل دلالي من الحقيقة إلى المجاز أما في التشبيه فيتم ذلك بأداة التشبيه الدالة عليه في اللغة[٤١].

وقد جعل البلاغيون التشبيه أصلاً للاستعارة، وحقق ذلك عبد القاهر الجرجاني، فأدخل هذه العلاقة في عملية الإبداع ذاتها، حيث رأى أن الاستعارة قائمة على تشبيه شيء بآخر، وحصر الاستعارة في ضربين، ولكنهما معًا قائمان على فكرة التشبيه. (فالاستعارة: أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فَتَدَعَ أن تُفصح بالتشبيه، وتُظهره، وتجيءَ إلى اسم المشبه به فتُعيرَه المشبَّه وتُجريه عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فَتَدَعَ ذلك وتقول: رأيت أسدًا. وضربٌ آخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله:

إذ أَصبَحتْ بِيَدِ الشَّمالِ زِمامُها

هذا الضرب، وإن كان الناس يضمُّه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة، فليسا

(٤٠) النكت في إعجاز القرآن، ص: ٧٩.

(٤١) المرجع السابق نفسه.

سواءً. وذاك أنك في الأول تجعل الشيء الشيءَ ليس به، وفي الثاني تجعل للشيءِ الشيءَ ليس له) [٤٢]. والضرب الثاني من الاستعارة لا يقوم على مفهوم النقل، ولا يمكن جعل هذا النوع من الاستعارة من صفة اللفظ؛ لأنه محالٌ أن تقول: إنه استعار لفظ اليد للشمال. وإنما المعنى (على أنه أراد أن يُثبت للشَّمال في تصريفها الغداة على طبيعتها، شَبَه الإنسان قد أخذ الشيء بيده يقلبه ويُصرِّفه كيف يريد) [٤٣]. وهذا النوع من الاستعارة يدل تأويله على أنه مركب، وليس قائمًا على الكلمة الواحدة، لأن طبيعة التأويل الذي ذكره الجرجاني تجعله صيغة مركبة لا مفردة.

إن هذه النظرات للتشبيه والاستعارة كانت أساس نظرة البلاغيين إلى التشبيه المجازي، وذلك لأن توجه الكثير منهم إلى مجازية التشبيه، وجعله من الكلام المخيل، ونظرتهم إلى الاستعارة على أنها تركيب استعاري، وليس مجرد نقل الاسم أو الكلمة إلى أمر آخر جعلهم ينظرون إلى التشبيه المجازي المبني على الإسناد والتركيب على أنه أقرب إلى الاستعارة منه إلى التشبيه.

مفهوم التشبيه المجازي

التشبيه المجازي جزء من التشبيه المؤكد محذوفُ الأداة، أو ما يسميه ابن الأثير التشبيه البليغ[٤٤] وهو الذي يأتي في حالة يكون الاسم فيها خبرا أو متنزّلاً منزلته، فيكون خبر كان وخبر إن ومفعولاً ثانياً لباب علمت، وحالاً، وهذا الخبر مفردٌ نكرة، فيكون المشبه اسم عين أو اسم ذات والمشبه به اسم معنى أو اسم ذات. مثل: (زيدٌ

(٤٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: ٦٧.

(٤٣) المرجع السابق نفسه، ص: ٤٣٦.

(٤٤) جوهر الكنز، ابن الأثير، ص: ٦٠.

أسدٌ)، أما ما كان الخبر فيه معرفة مثل: (زيدٌ الأسد) فلا يدخل في هذه المسألة؛ لأنه لا خلاف في أنه تشبيه خالص. أما النوع الأول فقد وقع الخلاف في كونه تشبيهًا أو استعارة، وهذا النوع من التشبيه سيكون موضوع بحثنا. وقد جاءت تسمية هذا النوع تشبيهًا مجازيًّا موافقة لما قرَّره ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) في كتابه المثل السائر حيث سمى التشبيه المضمر الأداة تشبيهًا مجازيًّا قاصدًا بذلك أنه من مجاز الحذف، وليس من المجاز المعروف الذي يقوم على تغيُّر الدلالة(٤٥). و اعتمدنا هذه التسمية لِما رأينا من دلالتها على المقصود بهذا النوع من التشبيه الذي يمتلك عناصره التي تميزه عن غيره من أنواع التشبيه، ولأنه يوافق التشبيه الذي ذكره ابن الأثير في أنهما محذوفا الأداة.

أخذت صيغة التشبيه المجازي من أبحاث البلاغيين حيِّزًا كبيرًا، وذلك ناتجٌ عن مسألة العلاقة بين القاعدة والذوق. فمن البلاغيين من أراد تحكيم القاعدة في هذه المسألة، ومنهم من رأى أن الصيغة اللغوية تتحمَّل من الدلالات ما هو أبعد من القاعدة ولا سيما حين تتصل هذه الصيغة بالخيال. أما أصول المسألة فترجع إلى النحاة الذين رأوا أن هذه الصيغة خاصَّة تختلف عن صيغ الخبر المعروفة، وكان كلامهم عليها دافعًا إلى نظر البلاغيين فيها، ودراستها على نحو جمالي ودلاليٍّ في آن معًا.

وقف النحاة أمام الصيغة اللغوية التي جاء فيها الخبر حالة خاصَّة، وقد جاء ذلك في صيغ مختلفة فقد جاء في بعضها المبتدأ اسم عين والخبر اسم معنى، ولزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هو(٤٦) كقول الخنساء(٤٧):

(٤٥) المثل السائر، ج٢ ص: ١٢٤.

(٤٦) شرح الكافية في النحو، الرضي الأستراباذي، ج١، ص: ٩٧.

(٤٧) ديوان الخنساء، ص: ٤٦.

تَرْتَـعُ مـا رَتَعَـتْ حتَّـى إِذا ادَّكَـرَتْ فَـــإِنَّما هـــيَ إِقْبـــالٌ وإِدْبـــارُ

فتوقف سيبويه عند عبارة الخنساء: (فإنما هي إقبال وإدبار)، وأوَّل ذلك بقوله: (فجعلها الإقبال والإدبار، مجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم، وليلك قائم) (٤٨). وقد اشتغل النحاة بهذا الشاهد، وذهبوا في تأويله مذاهب شتى (٤٩). ولخص البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) أقاويل النحاة في هذه المسألة بأن الشاهد جاء (على أن اسم المعنى يصحُّ وقوعه خبرًا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، هذا من قبيل: زيدٌ عدلٌ، وفيه ثلاث توجيهات: أحدها كونه مجازًا عقليًا بحمله على الظاهر، وهو جعل المعنى نفس العين مبالغة، والثاني: أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه، وتأويل اسم المفعول في نحو: زيدٌ خَلْقٌ أي مخلوق. والثالث: أنه على تقدير مضافٍ محذوف أي ذات إقبال) (٥٠). وواضحٌ أن كلام سيبويه يدخل في حمل العبارة على أنها من المجاز العقلي. ونعتقد أن تنبه سيبويه إلى مجازية التركيب قد فتح الباب أمام الدارسين لتأويل ما شابهها من الصيغ تأويلاً مجازيّا. وهذا ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الذي فضَّل أن تكون العبارة على المبالغة بجعل الإقبال والإدبار إياها(٥١). وكان هذا مذهب عبد القاهر الجرجاني الذي

(٤٨) كتاب سيبويه، ج١، ص: ٣٣٧.

(٤٩) الكامل، المبرد، ج١، ص: ٣٦٤، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ص: ٢٢٧.

(٥٠) خزانة الأدب، البغدادي، ج١، ص: ٤٣١.

(٥١) المحتسب، ج٢، ص: ٤٣.

لم يرتض أن تكون العبارة استعارة[٥٢]، وهذا يعني أنها ليست من التشبيه في شيء، وجاء كلامه ردّا على من جعلها استعارة، لأن في الاستعارة تشبيهًا ضمنيًا كما يقال، وهنا لا مجال لجعل هذه الصيغة من التشبيه، ولذلك حملها على المجاز الحكمي أو مجاز الإسناد[٥٣]. فقال: (وذاك أنها لم تُرد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوَّزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر، ولغلبة ذاك عليها، وأنه لم يكن لها حالٌ غيرَهما كأنها تجسَّمت من الإقبال والإدبار، وإنما يكون الإقبال والإدبار في نفس الكلمة، لو أنها قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وُضعا له في اللغة. ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء) [٥٤].

وهذا يدلُّ على أن هذه الصيغة قد اتجه بها الدارسون في طريقين، وأنها حُملت في وجه ضعيف على الاستعارة، وكان حملها على المجاز الحكمي من قبيل البحث عن الاتساق مع قاعدة الاستعارة، ومفهومها لديهم، وجاء كلام الجرجاني تعبيرًا عن نظرتهم إلى الاستعارة، مستندًا إلى دلالة التركيب ومقصده في تقوية حكمه. ويبدو أن سيبويه حين أوَّل دلالة التركيب تأويلاً مجازيًا كان على دراية أن مثل هذا التركيب لا يُمكن حمله على الحقيقة ، وقد فتح الباب بعمله هذا للنظر في هذه الصيغة على أنها صيغة خاصَّة يجدر بالباحث في دلالتها أن يتعمَّق هذه الدلالة ، وأن يحاول توجيهها.

وهذا ما كان من أمر اللغويين والنحاة والبلاغيين الذين جاؤوا بعد سيبويه، وهم:

(٥٢) ذهب ابن مالك في شرح الكافية إلى أن الخبر في هذا التركيب استعارة إذا لم نقدر أداة التشبيه.

(٥٣) حاشية السبكي على التلخيص، شروح التلخيص، ج٣، ص: ٢٩٩.

(٥٤) دلائل الإعجاز، ص: ٣٠٠ – ٣٠١.

ابن قتيبة، وثعلب والقاضي الجرجاني، والرماني، وعبد القاهر الجرجاني الذين سنذكر آراءهم، ونضيف إليها ما يتعلق بها من أقوال الدارسين الآخرين لإيضاحها أو التعليق عليها، فقد ذهب من جاء بعد سيبويه في تأويل دلالة مثل هذه الصيغة مذاهب شتى.

ابن قتيبة: (ت ٢٧٦ هـ) ذهب ابن قتيبة بهذه الصيغة في اتجاه الاستعارة في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، وذلك حين أوّل قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وأَنْتُم لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فجعل هاتين الآيتين من باب الاستعارة(٥٥)، وهما عند الدارسين من باب التشبيه البليغ؛ لأنهما تشتملان على المشبه والمشبه به مذكورين، ولا نستطيع أن نقول: إن ابن قتيبة قد التبس عليه الأمر بين الفنين، أو إنه خلط بينهما بسبب عدم وضوح كلٍّ منهما في عصره، لأن مسألة جعل التشبيه الذي يأتي خبر المبتدأ فيه نكرة من الاستعارة كانت آراء مجموعة من الدارسين.

وقد وجَّه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ على أنه مجاز، فقال: (﴿ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ مواضع الحرث لكم، وهذا مجاز، شَبَّههنَّ بالمحارث تشبيهًا لِما يُلقى في رِحامهنَّ من النُّطف التي منها النَّسل بالبذور) (٥٦). فقوله: (مجاز) صريح في أنه استعارة، وقوله: (شبههن بالمحارث) لا يمنع ذلك؛ فإن في كل استعارة تشبيهًا معنويًّا(٥٧).

(٥٥) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: ١٤١.

(٥٦) الكشاف، الزمخشري، ج١، ص: ٤٣٤.

(٥٧) حاشية السبكي على التلخيص، شرورح التلخيص، ج٣، ص: ٣٠٠.

ولكنَّ الزمخشري يحمل صيغةً مماثلة في آية أخرى على غير هذا التَّوجُّه، فجعل الصيغة من التشبيه، ونسب ذلك إلى المحققين، وبيَّن سبب هذا الاختيار. ففي تفسيره الآية الكريمة من سورة البقرة ﴿صمٌّ بُكمٌ عُميٌ﴾ [البقرة: ١٨] يتساءل قائلاً: (هل يُسمَّى ما في الآية استعارة؟)، ويُجيب بقوله: (مختلفٌ فيه. والمحققون على تسميته تشبيهًا لا استعارة: لأن المُستعار له مذكور، وهم المنافقون، والاستعارة إنما تُطلق حيث يُطوى ذكر المُستعار له، ويُجعل الكلام خِلوًا عنه صالحًا لأن يُراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام ..ومن ثمَّ ترى المفلقين السَّحرة منهم كأنهم يتناسون التشبيه ويضربون عن توهُّمه صفحًا..وليس لقائل أن يقول: طوى ذكرهم عن الجملة بحذف المبتدأ فأتسلَّق إلى تسميته استعارة؛ لأنه في حكم المنطوق به) [٥٨]. لقد قيَّد الزمخشري بكلامه هذا الاستعارة بقيود تستحق النظر، وأول قيدٍ لها أنها تُطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، بمعنى أن الاستعارة لا يمكن أن تكون إذا ذُكر طرفا التشبيه، وذلك لأنها قائمة على تناسي التشبيه، وهذا ما أكده بقوله: (ومن ثمَّ ترى المفلقين السحرة منهم يتناسون التشبيه، ويضربون عن توهمه صفحًا، والقيد الثاني، أن التركيب الاستعاري قد يُحمل على الحقيقة والمجاز لولا القرينة المانعة لحمله على الحقيقة.

أما القيد الأول، وهو تناسي التشبيه فقد أدى بهم إلى تأويلات بعيدة لِنفي أي ظهور للتشبيه في التركيب الاستعاري، ففي هذه الآية الكريمة نجد تأويلاً جميلاً يدلُّ على مدى تعمُّقهم في دلالات التركيب اللغوي، وقد أتى بهذا التأويل السيد الشريف

(٥٨) الكشاف، الزمخشري، ج١ ، ص: ١٩٦ – ١٩٧.

الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، فرأى أنه لا شك أن التقدير في الآية (هُمْ صُمٌّ) (لكن مع ذلك ليس المستعار له مذكورًا ههنا لأنه أحوال مشاعر المنافقين وحواسّهم لا ذواتهم .. ففي هذه الصفات استعارة تبعية مُصَرَّحٌ بها، فلا ينبغي أن يختلف فيها؛ لأنه استعير مصادرها لتلك الأحوال، ثم اشتُقت هي منها..أو بأنّ قوله: (هُمْ صُمٌّ) في قوة قولنا: حال أسماعهم صمم مثلاً، وهو بمحل مستغنى عنه، فإن قولك: (لقيت صُمًّا) استعارة قطعًا مع أن تقديره أشخاصًا صمًّا، وهو في قوة الحمل. وغاية ما يُتكلَّف له أن يُقال: تشبيه ذوات المنافقين بذوات الأشخاص الصم متفرع على تشبيه حالهم بالصمم، فكان القصد إلى إثبات هذه الفروع أقوى وأبلغ، كأن المشابهة بين الحالين تعدَّت إلى الذاتين) [٥٩]. وقد وصف الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) في روح المعاني هذا التأويل بأنه (ليس من البعيد جدًّا) [٦٠]. والملاحظ أن هذا التأويل محاولة للخروج من مشكلة ذكر طرفي التشبيه في العبارة، لأن ذكرهما ينفي الاستعارة، ولذلك لا بد من تأويل الكلام لنفي وجود الطرفين.

أما القيد الثاني، وهو إمكان حمل الاستعارة على الحقيقة لولا القرينة، فقد أثار نقاشًا حوله، وقد بيَّن البهاء السبكي أن قولهم: إن من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه لا حاصل له، (لأنا نقول: ليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر، بل لو عُكس ذلك ، وقيل، لا بد من عدم صلاحيته لكان أقرب؛ لأن الاستعارة مجاز، لا بد له من قرينة، وإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة، وصرفناه إلى حقيقته، وإنما نصرفه إلى

(٥٩) حاشية السيد الشريف على الكشاف، الكشاف، الزمخشري، ج١، ص: ٢٠٧.

(٦٠) روح المعاني، الألوسي، ج١، ص: ١٦٩.

الاستعارة بقرينة، غير أن تلك القرينة تارة تكون معنوية حالية، مثل: رأيت أسدًا، وتارة تكون لفظية، مثل (زيدٌ) مخبرًا عنه بالأسد، فإنه قرينة تصرف الأسد عن إرادة حقيقته) (٦١).

وتابع أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) الزمخشري على ما قاله في هذه الآية الكريمة، وحملها – على قول المحققين – على التشبيه البليغ، وليس الاستعارة، وعلل ذلك بأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون، والاستعارة تُطلق حيث يُطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خِلوًا عنه صالحًا لأن يُراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام(٦٢).

ثعلب: (ت ٢٩١ هـ) تابع ثعلب توجُّه ابن قتيبة، فأتى بشاهد من التشبيه وسلكه في الاستعارة، فأورد قول أعرابي:

وداهِيَـــةٍ جَرَّهـــا جـــارِمٌ جَعَلَـــتْ رِداءَكَ فيهـــا خِمـــارا

ثم قال: (يقول: قنَّعت بسيفك رؤوس أبطالها) (٦٣). وقد أراد الشاعر بالرداء السيف، ثم شبَّهه بالخمار، ويُلاحظ في هذا الشاهد أن طرفي التشبيه مذكوران.

ثم جاء **القاضي الجرجاني** (ت ٣٦٦ هـ)، الذي نقل عن بعض أهل الأدب أنهم يوجهون هذه الصيغة نحو الاستعارة، وعدّوا قول أبي نواس:

والحُـــبُّ **ظَهْـــرٌ** أَنْـــتَ راكِبُـــهُ فـــإِذا صَرَفْـــتَ عِنانَـــه انْـــصَرَفا

(٦١) حاشية السبكي على التلخيص، شروح التلخيص، ج١ ، ص: ٢٩٩.

(٦٢) البحر المحيط، ج١، ص: ٢١٦.

(٦٣) قواعد الشعر، ثعلب، ص: ٥٦.

من الاستعارة، ورأى أن هذا القول من التشبيه أو المثل، وفاء في ذلك إلى القاعدة التي تقول: (الاستعارة ما اكْتُفي فيها بالاسم المُستعار عن الأصل، ونُقلت العبارة فجُعلت في مكان غيرها) (٦٤). ويصل الأمر إلى **الرُّماني** الذي أعطى هذه المسألة وضعها النظري، وذلك حين بيَّن الفرق بين التشبيه والاستعارة، ورأى أن الاستعارة البليغة جمعٌ (بين شيئين في معنى مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر كالتشبيه، إلا أنه بنقل الكلمة، والتشبيه بأداته الدالة عليه في اللغة) (٦٥). فجعل ما يسمى التشبيه البليغ، وهو الذي حُذفت أداته ووجه الشبه منه استعارة.

ومن البيِّن أن هناك اتجاهات في موضوع الصيغة، ولم يستقرَّ الأمر على حال، فمن كان في ذهنه القاعدة لا يتخلى عنها آلت المسألة لديه إلى التشبيه، ومن نظر أبعد من القاعدة اتجه بها إلى الاستعارة. وبقيت هذه المسألة مُثارة بعد ذلك، فردَّ ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) ما أتى به الرماني، فرأى أن الفرق بين التشبيه والاستعارة لا يقع بأداة التشبيه فقط، (لأن التشبيه قد يَرد بغير الألفاظ الموضوعة له، ويكون حسنًا مختارًا، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه، ومن هذا قول الشاعر:

سَفَرْنَ بُدورًا وانْتَقَبْنَ أَهِلَّةً ومِسْنَ غُصونًا والتَفَتْنَ جَآذِرا) (٦٦).

عبد القاهر الجرجاني: أخذ الجرجاني كلام القاضي الجرجاني في الوساطة وبنى عليه نظرته إلى صيغة التشبيه البليغ، فذكر أن ما يقتضيه القياس وعليه يدل كلام

(٦٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: ٤٥.

(٦٥) النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص: ٧٩.

(٦٦) سر الفصاحة، الخفاجي، ص: ١٢٢.

القاضي في الوساطة أن لا تُطلق الاستعارة على نحو قولنا: (زيدٌ أسدٌ وهند بدرٌ)، ولكن تقول هو تشبيه[٦٧]. والقياس في هذا الموضع ليس إلا القاعدة التي تقوم عليها فكرة الاستعارة، وقد علل الجرجاني عدم إطلاق الاستعارة على هذا النوع من العبارات بأن فرَّق بين التشبيه والاستعارة بما يتلاءم ونظرة القوم إلى هذه المسألة، فالاستعارة تقوم – كما يرى – على أن تعزل الاسم الأصلي وتطَّرحه وتجعله كأن ليس باسم له، وتجعل الاسم الثاني هو الواقع عليه والمتناول له، فصار بذلك القصد إلى التشبيه مطويًّا في النفس مكنونًا في الضمير، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيَّته، كأنه الاسم في اللغة، وتصور أن تعلقه الوهم كذلك. وليس الأمر كذلك في التشبيه البليغ؛ لأنك صرَّحت فيه بالمشبه وذكرك له صريحًا يأبى أن تتوهَّم كونه من جنس المشبه به[٦٨]. وحلل هذا الكلام بالأمثلة، فقال: (وإذا سمع السامع قولك: زيدٌ أسدٌ، وهذا الرّجل سيفٌ صارم على الأعداء، استحال أن يظنَّ أنك قصدت أسدًا وسيفًا، وأكثر ما يمكن أن يدّعي تخيّله في هذا أن يقع في نفسه من قولك: زيدٌ أسدٌ، حال الأسد في جراءته وإقدامه وبطشه، فأما أن يقع في وهمه أنه رجلٌ وأسدٌ معًا بالصورة والشخص فمحال) [٦٩]. وعدم دخول المشبه في جنس المشبه به يُلغي القاعدة التي بنيت على أن الاستعارة تقوم على دخول المشبه في جنس المشبه به، وجعله فردًا من أفراده. ويُحاكم الجرجاني هذه القضية محاكمة عقلية خالصة، وهو يحاول أن يُقنع قارئه بأن هذه الصيغة لا يمكن أن تكون استعارة بل هي تشبيه بليغ،

(٦٧) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: ٢٧٩.

(٦٨) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٧٩ – ٢٨٠.

(٦٩) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٨٠.

ومن يقرأ هذا الكلام الذي أتى به الجرجاني يشعر أنه لا يحاول إقناع قارئه بقدر ما يحاول إقناع نفسه بهذه المسألة، ويحتج لفكرته بأنه لما كانت الحالة التي يُختلف في الاسم إذا وقع فيها أيسمى استعارة أم لا يسمى ؟ هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو متنزلاً منزلته، (والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه، وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه..وإذا كان الأمر كذلك فأنت إذا قلت: زيدٌ أسدٌ، ورأيت أسدًا فقد جعلت اسم المشبه به خبرًا عن المشبه. والاسم إذا كان خبرًا عن الشيء كان لإثبات وصف هو مشتقٌّ منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك: زيدٌ منطلقٌ أو إثبات جنسية هو موضوع لها كقولك: هذا رجلٌ. فإن امتنع في قولنا زيدٌ أسدٌ أن تُثبت شبه الجنسية لزيدٍ على الحقيقة كان للإثبات شبه من الجنس له، وإذا كنا إنما نُثبت شبه الجنس، فقد اجتلبنا الاسم لِنُحدثَ به التشبيه الآن ونُقرّره، ونُدخله في حيِّز الحصول والثبوت، وإذا كان كذلك كان خليقًا بأن نسمّيه تشبيهًا إذا كان إنما جاء ليفيده ويوجبه) [٧٠].

ويبدأ الجرجاني بالتراجع عن هذه النتيجة التي أوردها، فيترك الخيار للقارئ بأن يسمي بعض هذه الصيغ استعارة، فيرى أن إطلاق الاستعارة (لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة، وذلك نحو قولك: هو الأسد، وهو شمس النهار) [٧١]. ويعني بذلك مجيء الخبر معرفة لا نكرة، ثم إذا به يعذر من أطلق الاستعارة على أمثلة جاء فيها الخبر نكرة مثل : (هو بحرٌ، وهو ليثٌ، ووجدته بحرًا)، وذلك (أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن دخول حرف التشبيه عليه، فلو

(٧٠) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: ٢٨٣.

(٧١) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٨٥.

قلت: هو كأسدٍ، وهو كبحرٍ، كان كلامًا نازلاً غير مقبول كما يكون هو كالأسد) [٧٢].

ويستدرك على هذا الكلام لأنه أدرك أن الكاف لا تحسن في بعض المواضع، فوجّه بإدخال (كأن)، ثم استدرك بأن مكان الكاف وكأن قد يغمض في بعض المواضع (بأن يوصف الاسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس، وأمر خاص غريب، فقيل: هو بحرٌ من البلاغة..فهو أقرب إلى أن تُسمّيه استعارة؛ لأنه قد غمُض تقدير حرف التشبيه فيه؛ إذ لا تصل إلى الكاف حتى تُبطل بنية الكلام وتُبدِّل صورته) [٧٣].

ويلجأ الجرجاني لِتعليل قبوله بأن يكون التركيب استعارة في بعض المواضع إلى نظريته في النظم، فيحلل الكلام بالنظر إلى سياق المقال، وهكذا رأى أنه يكون في الصفات التي تجيء في هذا النحو والصلات التي توصل بها ما يختلُّ به تقدير التشبيه، فيقرب حينئذ من قبيل ما يُطلق عليه استعارة. مثل قول الشاعر[٧٤]:

أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبرِ خِضابُهُ مَوْتٌ فَريصُ الموتِ منه تَرعدُ

وذلك أنه (لا سبيل لك إلى أن تقول: هو كالأسد، وهو كالموت لِما يكون في ذلك من التناقض؛ لأنك إذا قلت: هو كالأسد، فقد شبهته بجنس السبع المعروف، ومحالٌ أن تجعله محمولاً في الشبه على هذا الجنس أولاً ثم تجعل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده؛ لأن حملك له عليه في الشبه دليل على أنه دونه، وقولك بعدُ (دمُ الأسدِ الهزبر خضابه) دليل على أنه فوقها. وكذلك مُحالٌ أن تُشبِّهه بالموت المعروف ثم

(٧٢) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: ٢٨٥.

(٧٣) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٨٥ – ٢٨٦.

(٧٤) البيت للمتنبي، انظر ديوان المتنبي بشرح العكبري، ج١ ، ص: ٣٣٨.

تجعله يخافه، وترتعد منه أكتافه) [٧٥]. فتدرَّج كلام الجرجاني من الدفاع عن جعل هذه التراكيب تشبيهًا إلى القبول بها على وجه الاستعارة، وبذلك يكون قد انتقل من القاعدة إلى الذوق، والبحث عن الدلالة الكامنة وراء التركيب.

التشبيه المجازي عند المتأخرين

لم ينج المتأخرون من الاضطراب الذي وقع فيه من سبقهم في هذه المسألة، فقد ذهبوا فيها مذاهب كما فعل متقدموهم، وتباينت آراؤهم بين حمل صيغة التشبيه المجازي على التشبيه أو الاستعارة، واعتمدوا في آرائهم على ما قدمه لهم من سلفهم، وأول من بحث المسألة منهم صاحب كتاب مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)، وكان كلامه على المسألة بابًا واسعًا دخله خلقٌ كثير، وما أتى به السكاكي يعدّ صورة من صور الحجاج العقلي الذي يعتمد بعض قواعد اللغة دليلاً على ما يذهب إليه، فقد ذهب إلى أن (زيدٌ أسدٌ) تشبيه لا استعارة، (وذلك لأنك حين أوقعت أسدًا وهو مفرد غير جملة، خبرًا لزيد استدعى أن يكون هو إياه، مثله في زيدٌ منطلقٌ، وإلا كان زيدٌ أسدٌ مجرد تعديد، نحو خيل فرس لا إسنادًا، لكن العقل يأبى أن يكون الذي هو إنسان هو بعينه أسدًا، فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفًا للإنسان، حتى يصبح إسناده إلى المبتدأ المصير إلى التشبيه بحذف كلمته قصدًا إلى المبالغة) [٧٦].

وعلى الخطا ذاتها سار القزويني صاحب تلخيص المفتاح (ت ٧٣٩ هـ)، فذهب إلى ما ذهب إليه السكاكي من أن التركيب المقصود تشبيه لا استعارة، وذلك (لأن

(٧٥) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: ٢٨٦.

(٧٦) مفتاح العلوم، ص: ٣٥٤.

الاسم إذا وقع هذه المواقع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه أو نفيه عنه، فإذا قلت: زيدٌ أسد فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات شبه من الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه، فيكون خليقاً بأن يُسمّى تشبيهًا إذ كان إنما جاء ليفيده) (٧٧).

وقد بيَّن السبكي (ت ٧٦٣ هـ) في عروس الأفراح أن توجيه الزمخشري والسكاكي هذا التركيب نحو التشبيه لا الاستعارة (لامتناع حمل الكلام على الحقيقة، وأن من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر ، وتناسي التشبيه) (٧٨). وردَّ هذا التوجه لأنه ليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر (٧٩).

والواقع أن القزويني نفسه لم ينج من حمل بعض الأمثلة والشواهد التي تحتوي مثل هذه الصيغة على الاستعارة، ويوضح هذا الأمر أن مشكلة الحمل على التشبيه أو الاستعارة بقيت على أيدي المتأخرين في مكانها من غير حسم، فهم أحيانًا يتمسكون بالقاعدة، وفي أحيانٍ أخرى تحملهم الدلالة، والذوق اللغوي على اللجوء إلى الاستعارة، فقد أورد أن السكاكي رأى (أن تُبنى دعوى الأسدية للرجل على ادّعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: متعارف ، وهو الذي له غاية الجراءة، ونهاية البطش، ومع الصورة المخصوصة، وغير متعارف، وهو الذي له تلك الجراءة،

(٧٧) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج٢ ، ص: ٩٦.

(٧٨) حاشية السبكي على التلخيص، شروح التلخيص، ج٣ ، ص: ٢٩٩.

(٧٩) المرجع السابق نفسه.

وتلك القوة، لا مع تلك الصورة) [٨٠]. وجعل القزويني القرينة تخصص بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم ليتعين الآخر، واستشهد على ذلك بشاهد فيه المشبه والمشبه به مذكورين وحمله على الاستعارة، وهو قول الشاعر:

وَخيلٍ قد دَلَفْتُ لَها نَجيلٍ تَحيَّةُ بينِهم ضربٌ وَجيعُ

والشاهد في الشطر الثاني، في قوله: تحية بينهم ضرب وجيع، فقد ذكر المشبه والمشبه به، وجاء المشبه مبتدأً والمشبه به خبراً له. وكذلك أورد قولهم : (عِتابُك السيف) [٨١]، فهذه أمثلة تدل على أن القزويني لم يرفض مطلقًا أن تكون الصيغة من الاستعارة لا التشبيه.

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن هذه الصيغة من التشبيه استعارة، ومن هؤلاء، التنوخي (ت ٧٤٨ هـ)، صاحب الأقصى القريب، وقد جعل الاستعارة تشمل عدة صيغ حملها غيره على التشبيه، فذكر أن الاستعارة نوع من أنواع المجاز، ثم ذكر أن معناها في الحقيقة التشبيه لكن حُذفت أداته، فأدخل بذلك التشبيه المؤكد في جنس الاستعارة، من غير أن يعتدَّ بذكر وجه الشبه أو عدم ذكره، وأضاف مبينًا أنواع الاستعارة (فمنه نقل اسم المنقول منه إلى المنقول إليه من غير ذكر اسم المنقول إليه كأنك جعلته إياه حقيقة للمبالغة كقولك: يا بدر، ويا ظبي .. ومنه ما يُذكر معه اسم المنقول إليه كقولك: زيدٌ أسدٌ إخبارًا، وجاء زيدٌ الأسدُ صفة من غير أن تذكر المعنى

(٨٠) الإيضاح ، القزويني، ص: ٤١٦.

(٨١) المرجع السابق نفسه.

المستعار له.. وقد يُذكر المستعار لأجله كقولك: زيدٌ أسدٌ بسالةً) [٨٢].

وقد جعل القزويني الخلاف في هذه المسألة خلافًا لفظيًا[٨٣]، ومعنى الخلاف اللفظي يرجع إلى الاختلاف في تعريف الاستعارة والتشبيه، وهو قائم على فهم معنى الصيغة المعروفة (زيدٌ أسدٌ). (فالمراد من قولنا زيدٌ أسدٌ ليس إثبات الهيكل المخصوص لزيد بل إثبات مماثله له في ضمن دعوى أنه هو) [٨٤]. وهذا أمر متفق عليه بين من يقول بأن التركيب تشبيه، ومن يقول بأنه استعارة، والخلاف في فهم معنى الاستعارة والتشبيه. (فإن من فسر الاستعارة بإعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذُكر المشبه تحقيقًا أو تقديرًا أو نيّة[٨٥]أو لم يُذكر، وفُسِّر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء

(٨٢) الأقصى القريب، التنوخي، ص: ٤٠.

(٨٣) الإيضاح، القزويني، ص: ٤١٠.

(٨٤) حاشية المطول، حسن الجلبي، ص: ٥٠٣.

(٨٥) التقدير مثل قولنا: أسدٌ، فلا يتم الكلام من غير تقدير : زيدٌ، أما المنوي، فهو المشبه الذي لا يحتاج إلى تقديره لإتمام الكلام لفظًا، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَما يَسْتوي البَحْرانِ هَذا عَذبٌ فُراتٌ سائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ { فاطر، ١٢}، إذ لم يُرد بالبحرين الإسلام والكفر على سبيل الاستعارة، بل أُريد البحران حقيقة، – كما يشهد بذلك سياق الآية إلى قوله : وتَرى الفُلْكَ فيهِ مَوَاخِرَ) عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة، وأُريد تشبيه الإسلام والكفر بهما، فكأنه قيل: الإسلام بحرٌعذبٌ فرات، والكفر بحرٌ ملحٌ أُجاج، فلفظ المشبه منويٌّ في الإرادة غير مقدر في نظم الآية لكونه مُغَيِّرًا لنظمها، وفي هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة، فيفرَّق بينهما بأن اسم المشبه به في الاستعارة يكون في معنى المشبه بحيث لو أقيم مقامه لاستقام الكلام إلا أنه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة، وفي التشبيه يكون مستعملاً في

شيء لغيره مع كون أداته مذكورة جعل المثال استعارة(٨٦)، ومن فسَّر الاستعارة بإعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطويَّ الذكر تحقيقًا أو تقديرًا أو نيَّة وفسّر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين، ولم يشترط ذكر الأداة جعله تشبيهًا) (٨٧).

ويبدو من هذا الكلام أن الخلاف، وإن جُعل لفظيًا إلا أنه ليس كذلك ، بل هو خلاف معنوي، ذلك أن جعل كلمة (أسد) في (زيدٌ أسدٌ) استعارة يعني أنها مجاز، وحين نحمل التركيب على التشبيه فإنه حسب ما يقول البلاغيون صارت تدل على الحقيقة، وهما أمران متغايران(٨٨).

لقد كانت مشكلة التشبيه المجازي وحمله على الاستعارة أو التشبيه من المشكلات التي لا تحتمل أن يكون الخلاف فيها لفظيًّا؛ لأنها تتعلق في الحقيقة بالأصول التي قامت عليها البلاغة العربية، من حيث النظر إلى التشبيه على أنه مقاربة شيء لآخر، والقياس عليه، أو النظر إليه على أنه صورة مخيَّلة تبتعد عن الحقيقة، وتلتحق بالمجاز،

معناه الحقيقي، فلا يستقيم إقامة اسم المشبه مقامه قطعًا، وبذلك يُعرف كون اسم المشبه مرادًا منويًّا، وإن لم يكن مقدّرًا في نظم الكلام، كما في الآية . المصباح في شرح المفتاح، السيد الشريف الجرجاني، ص: ٥٦٢

(٨٦) وهذا ما ذهب إليه عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة، فقال: (التشبيه مُصرّح بحرفه، والاستعارة أن يُطلق على المشبه اسم المشبه به من غير تصريح بأداة التشبيه: يقال: زيدٌ أسدٌ وبحرٌ وغيثٌ أو زيدٌ أسدٌ في شجاعته). شروح التلخيص، ج١ ، ص: ٣٠٠.

(٨٧) المرجع السابق نفسه، ص: ٥٠٣ – ٥٠٤.

(٨٨) شروح التلخيص، ج١، ص: ٣٠٢.

فهذا النوع من التشبيه وصل بالصورة إلى مرحلة أعلى من التشبيه العادي أو ما يسمى التشبيه الساذج؛ لأنه وصل إلى مرحلة ما يسميه البلاغيون (المبالغة)، وهي شأن الاستعارة أيضًا. وقضية التشبيه المجازي تجعلنا نعود إلى موضوع القاعدة والذوق، فتحكيم القاعدة بالدلالات اللغوية سيجعل من هذه القاعدة حاجزًا أمام تفسير الظاهرة الدلالية المتجددة، وجعلها كذلك سيحدُّ من استنباط ما هو أعمق من الظواهر التي تتبدى أمام المتلقي، ولا بد من تذكّر أن الإبداع مبني على تعمق الظاهرة الدلالية، و التلقي الفاعل مبني على اكتشاف ما تخبئه النصوص اللغوية وتراكيبها، ويمكن للقاعدة أن تساعد على ذلك من غير أن تقف عائقًا في طريقه.

ثم إن النظر إلى التركيب الاستعاري على أنه مكوّن للاستعارة يجعل هذه الاستعارة غير محصورة في اللفظ ذاته بل هي بناء لغوي يقوم على صيغة لغوية يستند بعضها إلى بعضها الآخر، وهذا ما ينبغي أن يكون في تحليلنا للاستعارة، يضاف إليه أن بناء الاستعارة على التشبيه يجعل من هذه الاستعارة تابعة لصورة أقل منها في التعبير والتخيّل، ومن المفترض النظر إلى هذه الاستعارة على أنها نوع من التحول الدلالي في الكلمة داخل الصيغة التركيبية اللغوية، على أن تكون القرينة الحالية والمعنوية أو اللفظية معيارًا لهذا التحول.

والواقع أن كثيرًا من الشعر الحديث يقوم على الصيغة التي ذهب الكثيرون إلى أنها من التشبيه، وحملها على ذلك يجعل الصورة الفنية تبدو أقل أهمية مما لو أننا حملناها على الاستعارة، بل يمكن القول: إن حمل الصورة الفنية في هذا الشعر مما جاء بصيغة التشبيه البليغ على التشبيه يذهب بجمال الصورة ودلالاتها التي رمى إليها الشاعر، ولننظر إلى ما قاله محمود درويش في ديوانه (حالة حصار)، لنرى كيف يمكننا حمل

صوره على التشبيه البليغ بتقدير الأداة، يقول محمود درويش:

الضباب ظلامٌ، ظلام كثيفُ البياض
تُقشِّرُه البرتقالة الواعدة(٨٩)

إذا ما قدَّرنا الأداة ستكون العبارة (الضباب كظلام)، وهذا يجعل من الكلام أقل مما يتطلبه المعنى، فالشاعر يريد أن يجعل من الضباب ظلامًا لا أن يجعله يشبه الظلام، ولذلك فإن تقدير الأداة في هذا التركيب يلغي ما أراده الشاعر، ويقلل من المعنى الذي يريده. يعني ذلك أن التركيب يريد أن يُظهر دلالة ما، وحمله على التشبيه أو الاستعارة لا يكون بقاعدة نُطبّقها على كل تركيب بل نفهم سياق التركيب المقالي والمعنوي والحالي ثم نقرّر بعد ذلك على أيّ وجه يُحمل.

خاتمة

إن قضية التشبيه المجازي واحدة من المسائل المهمة في دراسة البلاغة العربية، لأنها تكشف عن الأصول التي اعتمدها البلاغيون في دراستهم للتشبيه والاستعارة، والعلاقة بين هذين الفنين. وتظهر المشكلة الكبرى في هذا المجال في جعل التشبيه أصلاً للاستعارة بدلاً من النظر إليها على أنها نوعٌ من التحول الدلالي طرأ على العبارة. وقد كان الرماني قد أشار إلى أن الاستعارة ليست إلا نقلاً طرأ على العبارة، فحولها إلى المجاز. كما أن هذه المسألة تكشف مشكلة أخرى عانت منها البلاغة العربية وهي تحكيم القاعدة في النصوص المدروسة، وكأن القاعدة ثابتة لا يطرأ عليها تغيير، على حين يجب أن ننظر إلى النصوص نظرة أكثر تحرُّرًا من القاعدة، لأن لكل نص ما يُضيفه إليها. لقد حاول البحث أن يدرس هذه المسائل كلها، وتوصّل إلى أن

(٨٩) قصيدة حالة حصار، محمود درويش، ص: ١٢.

التشبيه المجازي أنسب التسميات لهذا النوع من التشبيه الذي يقترب من الاستعارة، ولكيلا نخلط بين الاستعارة والتشبيه فإن إطلاق مصطلح التشبيه المجازي على هذا النوع من التشبيهات يضيف إلى دراسة الصورة الفنية ما يساعد على إغنائها.

المصادر والمراجع

١. **أثر النحاة في البحث البلاغي**، د. عبد القادر حسين، دار غريب، مصر، ١٩٨٨.

٢. **أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني**، تحقيق، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، لبنان، ١٩٨٢م.

٣. **الأقصى القريب**، التنوخي، مكتبة الخانجي، مصر والآستانة، ط١ ، ١٣٢٧ هـ.

٤. **الإيضاح**، القزويني، تحقيق، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ط٦، ١٩٨٥ م.

٥. **البحر المحيط**، أبو حيان، تحقيق، الشيخ، عادل عبد الموجود، وزملاؤه، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ م.

٦. **البديع**، ابن المعتز، تحقيق، أغناطيوي كراتشقوفسكي، دار الحكمة، دمشق.

٧. **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح**، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة ، ١٩٩٦ م .

٨. **البيان والتبيين**، الجاحظ، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، دار الفكر.

٩. **تاج العروس**، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الكويت.

١٠. **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٢ م.

١١. **جوهر الكنز**، ابن الأثير، تحقيق، محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية.

١٢. **حاشية السيد الشريف الجرجاني**، في هامش الكشاف، ط، دار المعرفة لبنان، طبعة مصورة .

١٣. **حاشية المطول**، حسن جلبي، مطبعة شركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩ هـ.

١٤. **خزانة الأدب**، البغدادي، تحقيق وشرح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٨٦.

١٥. **الخصائص**، ابن جني، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، لبنان.

١٦. **دلائل الإعجاز** ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر.

١٧. **ديوان الخنساء**، عناية وشرح، حمدو طماس، دار المعرفة، لبنان، ٢٠٠٤ م .
١٨. **ديوان ذي الرمة**، شرح عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٦ م.
١٩. **ديوان المتنبي**، شرح العكبري، ضبط نصه وصححه، د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٧.
٢٠. **روح المعاني**، الآلوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، لبنان .
٢١. **سر الفصاحة**، ابن سنان الخفاجي، اعتنى به وخرج شعره وعمل فهارسه، د. داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، ط١ ، ٢٠٠٦.
٢٢. **شرح السيرافي للكتاب**، تحقيق، أحمد حسن مهدلي، و علي سيد حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٨.
٢٣. **شرح الكافية في النحو**، الرضي الأستراباذي، دار الكتب العلمية، طبعة مصورة.
٢٤. **شروح التلخيص**، نسخة مصورة، نشر دار الحوزة.
٢٥. **العمدة، ابن رشيق**، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥ ، ١٩٨١ .
٢٦. **قواعد الشعر**، ثعلب، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٩٦٦ .
٢٧. **الكامل** ، المبرد، تحقيق، محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٩٩٢ .
٢٨. **كتاب سيبويه** ، سيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون، عالم الكتب ، بيروت.
٢٩. **الكشاف**، الزمخشري، تحقيق، الشيخ، عادل أحمد عبد المودود، ورفيقاه، مكتبة العبيكان، السعودية، ط١ ، ١٩٩٨ م.
٣٠. **كشاف اصطلاحات الفنون**، التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، ورفاقه، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦ .
٣١. **الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه**، ابن أيبك الصفدي، تحقيق، د. هلال ناجي، ووليد بن أحمد الحسين، منشورات، دار الحكمة، بريطانيا، ط١، ١٩٩٩ .
٣٢. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق، د. أحمد الحوفي، و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط٢ .

٣٣. **المحتسب**، ابن جني، تحقيق، علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤ م.

٣٤. **المزهر**، السيوطي، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى، ورفيقاه، دار الفكر.

٣٥. **معاني القرآن**، الفراء، تحقيق، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، والأستاذ، علي النجدي ناصف، دار السرور.

٣٦. **مفتاح العلوم**، السكاكي، تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٢ ، ١٩٨٧ م.

٣٧. **المصباح في شرح المفتاح**، السيد الشريف الجرجاني، رسالة دكتوراه ، إعداد الطالب، بوكسل جليك ، بإشراف د. طوران أرسلان، جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الإلهيات، قسم اللغة العربية.

٣٨. **المنزع البديع**، السجلماسي، تحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط١، ١٩٨٠.

٣٩. **النكت في إعجاز القرآن**، الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق، محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر.

٤٠. **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، القاضي الجرجاني، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، لبنان، ط١، ٢٠٠٦.